

Distr.: General
16 August 2011

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والستون
البند ٢٣ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/65/L.66/Rev.1 و Add.1)]

٢٨٦/٦٥ - تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من
قائمة أقل البلدان نموا

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٢٠٦/٤٦ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١
و ٢٠٩/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤،

وإذ تشير أيضا إلى قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١/٢٠٠٦ المؤرخ
٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦ و ٣٤/٢٠٠٧ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٣٥/٢٠٠٩ المؤرخ
٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٩ فيما يتعلق بضرورة رصد التقدم الذي تحرزه البلدان التي يرفع اسمها
من قائمة أقل البلدان نموا وبأهمية مراعاة طبيعة هذا التقدم ومداه في وضع استراتيجية
للاتصال السلس لهذه البلدان،

وإذ تشير كذلك إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٩٩/٢٠٠٤ المؤرخ
٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤ الذي سلط الضوء على مقترحات الأمين العام الداعية إلى إيجاد آليات
عملية من أجل تنفيذ استراتيجية الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من القائمة^(١) وعلى
التوصيات المتعلقة بالسماوات الممكنة لاستراتيجية الانتقال السلس الواردة في تقرير لجنة
السياسات الإنمائية عن دورها العاشرة^(٢)،

(١) انظر E/2004/94.

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٨، الملحق رقم ١٣ (E/2008/33).



وإذ تشير إلى إعلان اسطنبول^(٣) وبرنامج عمل العقد ٢٠١١-٢٠٢٠ لصالح أقل البلدان نمواً^(٤) المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نمواً الذي عقد في اسطنبول، تركيا في الفترة من ٩ إلى ١٣ أيار/مايو ٢٠١١ اللذين التزمت فيهما الدول الأعضاء بمساعدة أقل البلدان نمواً بهدف تمكين نصفها من استيفاء معايير رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً بحلول عام ٢٠٢٠،

١ - **تكرر تأكيد أهمية كفالة ألا يؤدي رفع اسم بلد من قائمة أقل البلدان نمواً إلى تعطيل التقدم الذي حققه ذلك البلد في مجال التنمية؛**

٢ - **تحت البلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً وجميع الشركاء في التنمية والشركاء التجاريين الثنائيين والمتعددي الأطراف على مواصلة جهودهم أو تكثيفها، وفقاً لقواعد منظمة التجارة العالمية، من أجل الإسهام في تنفيذ القرار ٢٠٩/٥٩ على نحو تام لكفالة الانتقال السلس للبلدان التي يرفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً؛**

٣ - **تتطلع، وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٧١/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، إلى تقرير الأمين العام الذي سيقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والستين عن التدابير التي يدعم بها الشركاء في التنمية والشركاء التجاريون البلدان التي رفع اسمها أو سيرفع من قائمة أقل البلدان نمواً وعن السبل الممكنة لكفالة انتقالها السلس بشكل أفضل؛**

٤ - **تقرر تقديم الدعم الذي توفره الأمم المتحدة منذ فترة طويلة لأقل البلدان نمواً لأغراض السفر إلى الرأس الأخضر وملديف، في حدود الموارد المتاحة، عند الطلب، لفترة تناسب حالة التنمية في البلد أقصاها ثلاث سنوات تبدأ فوراً عقب اتخاذ هذا القرار، وتقديم الدعم نفسه إلى أي بلد آخر يرفع اسمه من قائمة أقل البلدان نمواً، في حدود الموارد المتاحة، عند الطلب أيضاً، لفترة تناسب حالة التنمية في البلد أقصاها ثلاث سنوات؛**

٥ - **تحت لجنة السياسات الإنمائية على أن تواصل، بمساعدة الكيانات الأخرى المعنية ودعمها، رصد التقدم الذي تحرزه البلدان التي رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نمواً في**

(٣) A/CONF.219/L.1.

(٤) A/CONF.219/3/Rev.1.

بمجال التنمية، ليكون مكملاً للاستعراض الذي تجريه كل ثلاث سنوات لقائمة أقل البلدان نمواً، وأن تولي اهتماماً خاصاً لفعالية الانتقال السلس للبلدان التي رفع اسمها من القائمة، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية.

الجلسة العامة ١٠٥

٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١١